منهج التلقي والاستدلال
عند المعتزلة

الأستاذ الدكتور/ سليمان بن محمد السدلان
الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يتخلص البحث في إبراز مصادر التلقي عند المعتزلة سواء في العقل أو القرآن الكريم أو السنة المتواترة أو الفلسفة بالإضافة إلى المصادر الثانوية كالديانات القديمة كالسُمَنِيّة واليهود والنصارى والمجوس الثنوية، والفرق الأخرى كالقدرية و الجهمية الخوارج ونقد هذه المصادر في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.ثم يتناول البحث بيان منهج المعتزلة في الاستدلال في مسائل الاعتقاد في المحكم والمتشابه والمجاز والتأويل ثم بيان منهجهم العقلي في الاستدلال على مسائل الاعتقاد كمنهجهم في الاستدلال على توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات مع نقد ذلك في ضوء عقيدة أهل السنة ثم بيان حال المعتزلة في الواقع المعاصر والخلوص بأن المعتزلة تأثروا بغيرهم من الديانات والفرق وإنهم وإن اعتقدوا قطعية ثبوت القرآن والسنة المتواترة إلا أنهم يرون أنها ظنية الدلالة -كما سبق- على خلاف بينهم، ناهيك عن خبر الآحاد، كما غلو في العقل فجعلوه هو المصدر الأول في التلقي وهو الحاكم على ما سواه من المصادر، والمسلم إذا حكَّم عقله على النصوص، حار فكره، ودخله الشك والريب.

كلمات مفتاحية: معتزلة – مصادر تلقي – منهج – استدلال.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

The research aims to highlight the sources of reception adopted by the Mu’tazilites, including reason, the Holy Qur’an, the widely transmitted Sunnah, and philosophy, as well as secondary sources such as ancient religions like Samanism, Judaism, Christianity, and Zoroastrian dualism, in addition to other sects like the Qadariyyah, Jahmiyyah, and Kharijites. The study critically examines these sources in light of the creed of Ahlus-Sunnah wal-Jama’ah.

The research also explores the methodology of the Mu’tazilites in reasoning about theological issues, focusing on definitive and ambiguous texts, metaphors, and interpretations. It further discusses their rational approach in addressing matters of belief, such as their reasoning in affirming the oneness of Lordship (Tawhid al-Rububiyyah) and the oneness of names and attributes (Tawhid al-Asma’ wa al-Sifat), and critiques these approaches in light of the creed of Ahlus-Sunnah.

Additionally, the study examines the status of the Mu’tazilites in contemporary contexts, concluding that the Mu’tazilites were influenced by other religions and sects. While they affirmed the definitive authenticity of the Qur’an and the widely transmitted Sunnah, they considered their meanings to be speculative—albeit with internal differences. Moreover, they rejected solitary reports (Khabar al-Ahad) and excessively elevated reason, making it the primary source of reception and judgment over other sources. A Muslim who prioritizes reason over textual evidence risks confusion, doubt, and skepticism.

Keywords: Mu’tazilites, Sources of Reception, Methodology, Reasoning.

مقدمة:

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرور أنفُسِنا، وسيِّئات أعمالنا، من يهدِه اللهُ، فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحده، لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3].

أما بعد: فإن خير الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمدٍ بن عبدالله، وشر الأمور مُحْدَثَاتُها، وكل مُحدَثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار.

يتميز المنهج السلفي عن غيره من المناهج الأخرى بمزايا لا تكون إلا له، وما ذلك إلا لأن هذا المنهج مبني على الكتاب والسنة ولا يخضع لأراء البشر ولا استحساناتهم وبنات أفكارهم، فالمنهج السلفي مصدره الكتاب والسنة وطريقة استدلاله قائمة على تقديم النقل على العقل المبني على فهم السلف الصالح لنصوص الشريعة المعصومة.

وعلى النقيض من ذلك جاءت مناهج المخالفين مخالفة لمنهج السلف الصالح ولذلك كانت معرفة هذه المناهج المخالفة وكشف خللها من الأمور المهمة لتجلية ما عليه المخالف من انحراف عن منهج السلف الصالح ودراسة المنهج الذي يسير عليه المخالف فبضدها تتميز الأشياء، ومن ذلك أني تناولت في هذا البحث مصادر التلقي عند المعتزلة وطرق استدلالهم في البحث في العقيدة والكتابة فيها.

ولا تخفى أهمية دارسة ما عليه المخالف والمنهج الذي ينتهجه ليكون الرد عليه أبلغ وعلى بينة ممن يرد على المخالف.

هدف البحث:

بيان وإظهار المنهج لدى المعتزلة في مصادر التلقي وكذلك في طرق استدلالهم بشكل عام .

---

(١) سورة آل عمران الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب الآيتان: ٧٠-٧١.

الدراسات السابقة:

الحقيقة أن الدراسات التي تناولت مفردات هذه الموضوع كثيرة ومتنوعة، ولكن الجديد في هذا الطرح هو بيان المنهج في التلقي والاستدلال عند المعتزلة بذكر منهجهم فيه فَجِدَّةُ الموضوع تكمن في جمع هذا المنهج في بحث واحد.

المنهج في البحث :

سأسلك –بعون الله وتوفيقه– المنهج الاستقرائي التحليلي والنقدي باختصار بما يتناسب مع حجم ونوعية هذا البحث، مع مراعاة أصول البحث العلمي المتمثل في الآتي:

- جمع المادة العلمية من كتب التفسير والحديث وشروحها وكتب العقيدة لأئمة أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً.
- ترتيب وتحليل ودراسة هذه المادة العلمية وفق الخطة المعدة.
- عزو الآيات لسورها.
- تخريج الأحاديث فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليه، وإن كانت خارجهما خرجته من مظانه في السنن والمعاجم والمسانيد والمستدركات وغيرها مع ذكر كلام أئمة أهل الشأن في الحكم عليه.
- تخريج الآثار وتوثيق الأقوال من مصادرها الأصيلة.
- وضع فهارس فنية.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين :

المقدمة: وفيها التقدمة للموضوع والخطة التي سوف أسير عليها.

التمهيد: وفيه: أولاً: التعريف بالمعتزلة.

ثانياً: أصل تسميتهم بهذا الاسم.

ثالثاً:تاريخ ومكان نشأة المعتزلة.

الفصل الأول: مصادر التلقي عند المعتزلة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:مصادر أساسية: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العقل.

المطلب الثاني: القرآن الكريم.

المطلب الثالث: السنة المتواترة.

المطلب الرابع: الفلسفة.

المبحث الثاني:مصادر ثانوية،وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الديانات القديمة ؛ وفيه ثلاثة أمور :

الأمر الأول: السُمَنِيّة.

الأمر الثاني: اليهود والنصارى.

الأمر الثالث:المجوس الثنوية.

المطلب الثاني: الفِرق الأخرى: وفيه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: القدرية.

الأمر الثاني: الجهمية.

الأمر الثالث: الخوارج.

المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي عند المعتزلة.

الفصل الثاني: منهج المعتزلة في الاستدلال في مسائل الاعتقاد ونقده:

وفيه: تمهيد ومبحثان:

المبحث الأول: منهجهم في الاستدلال بالنصوص على مسائل الاعتقاد ونقده:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المحكم والمتشابه.

المطلب الثاني: المجاز.

المطلب الثالث: التأويل.

المبحث الثاني: منهجهم العقلي في الاستدلال على مسائل الاعتقاد ونقده:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:منهجهم العقلي في الاستدلال على توحيد الربوبية.

المطلب الثاني: منهجهم في الاستدلال على توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثالث: المعتزلة في الواقع المعاصر.

والبحث في مثل هذه المناهج يحتاج إلى مزيد تأمل وإطالة بحث وقراءة في كتب القوم ولكن هذا ما تيسر والله المستعان.

تمهيد:

أولاُ:التعريف بالمعتزلة:

مأخوذ من اعتزل الشيء وتعزله يعنى تنحى عنه، ومنه تعازل القوم بمعنى تنحى بعضهم عن بعض، واعتزلت القوم أي فارقتهم، وتنحيت عنهم ؛ وعلى ذلك فالاعتزال الذي هو افتعال المعتزلة الافتراق والانفصال والتنحي فالمعتزلة هم المفارقون والمنفصلون.(١)

والمعتزلة بالمعنى الاصطلاحي: فرقة عقلانية كلامية فلسفية تتكون من طوائف من أهل الكلام الذين خلطوا بين الشرعيات، والفلسفة، والعقليات في كثير من مسائل العقيدة،أسس نواتها الأولى واصل بن عطاء الغزال الذي اعتزل مجلس الحسن البصري –رحمه الله –.(٢).

ثانياً:أصل تسميتهم بالمعتزلة:

إن أصل تسمية المعتزلة بهذا الاسم من الأمور التي اختلف فيها الباحثون لكني أذكر اشهرها وأولها بالصواب باختصار:

القول الأول: اعتزالهم قول الأمة سنيها وخارجيها في مرتكب الكبيرة، ومبدأ ذلك حادثة واصل بن عطاء مع الحسن البصري –رحمه الله– .(٣)

القول الثاني: أن هذه الفرقة ولدت من نزعة ورعة ، وأنه كان من هؤلاء الجماعة الورعين المعتزلة، أي الزهاد الذين يعتزلون الناس.(٤)

القول الثالث: أن منشأ الاعتزال من أصل سياسي وأن المعتزلة الدينية أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد كانوا في الأصل استمراراً في ميدان الفكر والنظر لفئة سياسية سبقتها في الظهور هي فئة المعتزلة السياسيين الذين ظهروا في حرب صفين، وقبلها في معركة الجمل.(٥)

والقول الأولى بالصواب هو الأول وهو المشهور عن علماء الفرق وأصحاب المقالات.

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (١١/٤٤٠) والقاموس المحيط للفيرزآبادي (ص١٣٣٣).

(٢) انظر: الجهمية والمعتزلة.أ.د.ناصر العقل(ص١٢٧) بتصرف.

(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٩٨) والفصل لابن حزم (١/٣٠) والملل النحل للشهرستاني (١/٤٦)و= =اعتقادت فرق المسلمين والمشركين للزارزي (ص٣٩).

(٤) وهو ما يراه المستشرق المجري جولد تسيهر، انظر الموسوعة العربية الميسرة (ص ٦٨٨).وفيه نظر.

(٥) وهذا ما يراه الملطي –رحمه الله– في كتابه التنبيه والرد (ص٤١) وغيره. وفيه نظر.

ثالثاً:أسماء المعتزلة:

ما أطلقه غيرهم عليهم:

١-المعتزلة، وقد تقدم الكلام على ذلك.

٢- الجهمية، كما فعل الإمام أحمد -رحمه الله - في كتابه الرد على الجهمية، والبخاري -رحمه الله - في كتابه الرد على الجهمية، وما ذاك إلا لتوافقهم مع الجهمية في مسائل كثيرة.

٣-القدرية: لنفيهم القدر ويسترونه بأصل: العدل.

٤-الثنوية والمجوسية: لقولهم الخير من الله والشر من العبد، فأثبتوا خالقين، وهو أن الإنسان يخلق فعل نفسه [١].

٥-مخانيث الخوارج: لموافقتهم الخوارج في تخليد صاحب الكبيرة، لكنهم لم يجرءوا على تكفيره ؛ لذلك سموا بهذا الاسم.[٢]

٦- الوعيدية: وذلك بقولهم بأصل الوعد والوعيد.[٣]

٧-المعطلة: لنفيهم الصفات عن الباري -جل وعلا-.

ما أطلقوه على أنفسهم:

١-المعتزلة -٢-أهل العدل والتوحيد أو العدلية.٣-أهل الحق، والفرقة الناجية، والمنزهون اللهَ عن النقص.[٤]

رابعاً: تاريخ نشأة المعتزلة:

لقد نشأ الاعتزال في بداية القرن الثاني الهجري في البصرة في أواخر العصر الأموي، كاستمرار لموقف القدرية الأولى، وإن كان بعض المعتزلة يرى أن من رجال مذهبهم كثير من الصحابة بما فيهم الخلفاء الأربعة وآل البيت.[٥]

لكن لم تكن لهم شوكة حتى جاء عصر بني العباس فقويت شوكتهم وانتشر مذهبهم وبخاصة في عهد المأمون.[٦].

---

(١) انظر: خطط المقريزي (١٦٩/٤).

(٢) انظر: مروج الذهب للمسعودي (٢٢/٦).

(٣) الانتصار للخياط (ص١٢٦).

(٤) انظر الملل والنحل للشهرستاني (٤٣/١) العلم الشامخ للمقبلي (ص٣٠٠).

(٥) انظر:فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار (ص١٦٥) وتاريخ المذاهب الإسلامية للأستاذ محمد أبو زهرة (١٣٨/١).

(٦) المصدر السابق .

الفصل الأول:مصادر المعتزلة في التلقي في العقيدة،وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر أساسية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:العقل:

قال القاضي عبد الجبار: "...فاعلم أن الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تُنال إلا بحجة العقل "(١)ويقول: "إن دليل العقل إذا منع من شيء ؛ فالواجب في السمع إذا ورد ظاهره بما يقتضي ذلك أن نتأوله ؛ لأن الناصب دلالة السمع هو الذي نصب أدلة العقل، فلا يجوز فيهما التناقض "(٢)ويقول: "وقد يتعجب من هذا الترتيب من يرى أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، ومن يظن أن العقل وإن كان يدل على أمور فهو مؤخر..ليس الأمر كذلك، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب"(٣) ويقول في بيان ترتيب الأدلة والمصادر التي يستسقى منها الدليل: "أولها دلالة العقل ؛ لأنه يميز بين الحسن والقبيح، ولأن به يُعرف أن الكتاب حجة وكذلك السنة"(٤).

فمصدر التوحيد والعدل عند المعتزلة هو العقل وحده كما يبين ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: "بيان هذا أن الكتاب إنما ثبت حجة متى ثبت أنه كلام عدل حكيم لا يكذب ولا يجوز عليه الكذب، وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، وأما السنة فلأنها إنما تكون حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم كذا الحال في الإجماع، لأنه إما أنه يستند إلى كتاب في كونه حجة، أو إلى السنة وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى "(٥).

ويقول: ولذلك قلنا: إن المجبرة إذا جوزت عليه عز وجل أن يفعل القبيح لا يمكنها المعرفة بصدقه عز وجل، لا من جهة العقل ولا من جهة السمع "(٦).

المطلب الثاني: القرآن الكريم:

إن من المعلوم من الدين بالضرورة، أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للدين ومنه تستقى أحكام الشريعة، ولا شك أن جميع المسلمين يقرون بثبوت القرآن الكريم فهو قطعي الثبوت ولا يخالف في ذلك أحد من فرق المسلمين إلا ما شذ من قول بعض الرافضة.(٧)

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٨٨).

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (٢٨٠/١٣).

(٣) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٣٩).

(٤) المرجع السابق.

(٥) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٨٨، ٨٩).

(٦) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٢).

(٧) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٩٦/١).

إلا أن المعتزلة يجعلون العقل حاكماً على ما جاء في القرآن فإن الذي دلنا على أن القرآن من عند الله هو العقل.

يقول القاضي عبد الجبار : "وإن كنا نقول أن الكتاب هو الأصل من حيث أن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام "(١).

فيقال إن المعتزلة في تلقيهم العقيدة من القرآن على أقسام:

قسم لا يتلقونه إلا عن طريق القرآن الكريم والسنة وقسم لا يتلقونه إلا عن طريق عقولهم كالعدل والتوحيد، وقسم يتلقونه من القرآن ومن عقولهم بالتساوي كما قال القاضي عبد الجبار: "واعلم أن الخطاب على ضربين:

أحدهما: يدل على ما لولا الخطاب لما صح أن يعلم بالعقل،والآخر: يدل على ما لولاه لأمكن أن يعرف بأدلة العقول.

ثم ينقسم ذلك، ففيه ما لولا الخطاب لأمكن أن يعلم بأدلة العقول، ويصح أن يعلم مع ذلك الخطابِ، فيكون كل واحد كصاحبه في أنه يصح أن يعلم به الغرض. وفيه ما لولا الخطاب لأمكن أن يعلم بالعقل ولا يمكن أن يعلم إلا به.

فالأول الأحكام الشرعية ؛ فإنها تعلم بالخطاب وما يتصل به، ولولاه لما صح أن يعلم بالعقل الصلوات الواجبة ولا شروطها ولا أوقاتها، وكذلك سائر العبادات الشرعية.والثاني هو القول في أنه عز وجل لا يُرى، لأنه يصح أن يعلم سمعاً وعقلاً، وكذلك كثير من مسائل الوعيد.

والثالث: بمنزلة التوحيد والعدل ؛ لأن قوله عز وجل: "ليس كمثله شيء "(٢)و "ولا يظلم ربك أحداً"(٣) و "قل هو الله أحد "(٤) لا يعلم به التوحيد ونفي التشبيه والقول بالعدل، لأنه متى لم يتقدم للإنسان المعرفة بهذه الأمور، لم يعلم أن خطابه تعالى حق، فكيف يمكنه أن يحتج فيما إن لم تتقدم معرفته به لم يعلم صحته ؟!"(٥).

ومن القسم الذي لا يتلقونه إلا عن طريق القرآن الكريم والسنة مثل مسألة الأسماء والأحكام ؛ في حكم مرتكب الكبيرة ؛ يقول القاضي عبد الجبار:" واعلم أن هذه مسألة شرعية لا مجال للعقل فيها لأنها كلام في مقادير الثواب والعقاب، وهذا لا يعلم عقلاً، وإنما المعلوم عقلاً أنه إذا كان الثواب أكثر من العقاب فإن العقاب مكفر في جنبه وإن كان أقل

(١) فضل الاعتزال، وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٣٩).
(٢) سورة الشورى آية (١١).
(٣) سورة الكهف آية (٤٩).
(٤) سورة الاخلاص آية (١).
(٥) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص ٣٥، ٣٦).

منه فإنه يكون محبطاً في جنب ذلك العقاب... فأما أن ثواب بعض الطاعات أكبر من ثواب البعض، أو عقاب بعض المعاصي أعظم من بعض، فإن ذلك مما لا مدخل للعقل فيه. بل لو خلينا وقضية العقل، لجوز أن يكون ثواب الإحسان إلى الغير بدرهم أعظم من ثواب الشهادتين، وأن يكون عقاب شرب الخمر أعظم من عقاب استحلالها. فحصل من هذه الجملة أن هذه المسألة مما لا سبيل للعقل فيها، وإنما هي مسألة شرعية ".[١] – وإن كانت حقيقة الأمر أن المعتزلة يدّعون ذلك ولا يطبقونه ولا يلتزمونه فالمسألة عندهم عقلية–.

وأما أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد غشاه الاختلاف عند المعتزلة من جهة وجوبه، فهذا أبو علي يرى أنه يعلم عقلاً، ويرى أبو هاشم أنه لا يعلم عقلاً إلا في موضع واحد وهو أن يرى أحدنا غيره يظلم فيلحقه بذلك غم،فإنه يجب عليه النهي ودفعه دفعاً لذلك الضرر الذي لحقه من الغم عن نفسه، فأما فيما عدا هذا الموضع فلا يجب إلا شرعاً، وهو الصحيح من المذهب كما رجحه القاضي.[٢]

وكذلك بقية الأحكام الشرعية التي لم ترد في بقية الأصول مما تستقل به الدلالة السمعية، وذلك مثل الثواب والعقاب وما يتعلق بالغيبيات مثل كيفية عذاب القبر وإن كان من المعتزلة من ينكره .

قال القاضي عبد الجبار في حجية القرآن: " إنا نطلق ذلك –أي حجية القرآن – في جميعه من حيث يحصل بجميعه الغرض المقصود، وإن كنا نعلم أن فيه ما يجري مجرى القصص من الإخبار عن الأمور الماضية، لكنه لما كان الغرض به الاعتبار الذي له تأثير في التكليف، وتم به ذلك الغرض، حل محل الأمر فيه والنهي، فقيل في الجميع إنه حجة."[٣]

المطلب الثالث:السنة المتواترة:

يفرق المعتزلة في دلالة السنة فما كان منها من قبيل المتواتر قبلوه وإن كان بعضهم يجوّز أن يقع في المتواتر ما هو كذب[٤]، بل ويشذ أحدهم وهو أبو الهذيل فيقول:" إن الحجة من طريق الإخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفسا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر"[٥]،وما كان من

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٣٨، ١٣٩).
(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٧٤٢).
(٣) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٣٥).
(٤) انظر الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٢٨).
(٥) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٠٩).

قبيل الآحاد جعلوا ثبوته ظنياً.وسيأتي الكلام على ذلك في الكلام على منهجهم في الاستدلال.

وإن كان عامة المعتزلة ينكرون بعض الأخبار المتواترة زاعمين بأنها غير متواترة، لأنها غير معلومة عندهم كما ينكر الكفار معجزات الأنبياء وهذا من باب عدم العلم لا من باب العلم بالعدم.(١)

يقول القاضي عبدالجبار: " ومتى عرفنا بالعقل إلهاً منفرداً بالإلهية وعرفناه حكيماً، يعلم من كتابه أنه دلالة، ومتى عرفناه مرسلاً للرسول ومميزاً له بالإعلام المعجزة من الكذابين علمنا أن قول الرسول حجة، وإذا قال صلى الله عليه وسلم:"لا تجتمع أمتي على خطأ""وعليكم بالجماعة " علمنا أن الاجماع حجة "(٢).

ويقول القاضي عبد الجبار: "فأما خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم فكخطابه عزوجل في أنه يجب أن ينفي عنه ما قدمناه من الكذب والعمية أو يكون واقعاً على وجه منفر، لأن المعجز قد صيّر خطابه بمنزلة خطابه عز وجل، فما يجب أن يُنفى عن خطابه تعالى يجب كونه منفياً عنه، من حيث ثبت أن الحكيم لا يرسل الرسول وغرضه بإرساله البيان والتعريف ويعلم أنه يكذب عليه أو يعمّي أو يحرِّف أو يكتم أو ينفر. ومتى علم من حاله انتفاء جميع هذه الوجوه عنه صح الاحتجاج بسنته "(٣).

المطلب الرابع: الفلسفة:

وأما عن تلقي المعتزلة عن الفلاسفة ؛فقد نقل أبو الحسن الأشعري بعد أن ذكر قول بعض المعتزلة أن صفات الله هي هو، فقال: " وهذا أخذه أبو الهذيل عن ارسطا طاليس وذلك أن ارسطا طاليس قال في بعض كتبه أن البارئ علم كله قدرة كله حياة كله سمع كله بصر كله فحسّن اللفظ عند نفسه وقال علمه هو هو وقدرته هى هو وكان يقول إن لمقدورات الله ومعلوماته مما يكون ومما لا يكون كلاً وغايةً وجميعاً كما أنّ لما كان كلاًّ وجميعاً. وان أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون سكونا دائما لا يتحركون وكان يقول بانقطاع الأكل والشرب والنكاح"(٤).

قال الشهرستاني:" ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام أفردتها فنا من فنون العلم وسمتها باسم الكلام إما

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٠٠).
(٢) فضل الاعتزال،وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٣٩).
(٣) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٣٣).
(٤) مقالات الإسلاميين (ص٤٨٥).

لان اظهر مسالة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسالة الكلام فسمى النوع باسمها وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق والمنطق والكلام مترادفان"(١).

المبحث الثاني:مصادر ثانوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الديانات القديمة ؛ وفيه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: السمنية:

وكذلك تأثرهم بالسُمَنِيَّة (٢) حتى أن بعضهم تحول سمنياً، أو مال إلى قولهم وهو جرير بن حازم الأزدي (٣).

الأمر الثاني: اليهود والنصارى:

وقد كان للمعتزلة شبه باليهود من جهة القول بخلق القرآن حيث قال لبيد بن الأعصم بخلق التوراة ثم أخذ ابن اخته طالوت هذه المقالة عن، وصنف في خلق القرآن.(٤)

وكان والد بشر المريسي يهودياً صباغاً في الكوفة.(٥)

ولقد كان تأثير النصرانية في المعتزلة واستسقاء بعض المعتقدات منهم أكثر من غيرها من الديانات، إذ قيل أن معبد الجهني أخذ القدر عن نصراني من الأساورة يقال له أبو يونس ويعرف بالأسواري (٦)وكان غيلان الدمشقي يدعى غيلان القبطي وفي ذلك إشارة إلى أصله النصراني.(٧)

الأمر الثالث: المجوس الثنوية:

فقد أشبهوا المجوس، فهم مجوس هذه الأمة لأنهم قدرية نفاة، قال شيخ الإسلام: "ولهذا كان المعتزلة ونحوهم من القدرية مجوس هذه الأمة "(٨).

وكذلك فإن المجوس الثنوية المشركين يزعمون أن للخلق إلهين اثنين، أحدهما خالق الخير والنور، والثاني: خالق الشر والظلمة.وكذلك قالت: القدرية المعتزلة بأن الله لم يقدّر إلا الخير فقط، وأن الإنسان هو الفاعل للشر استقلالاً، ولم يقدره الله، وهو قول طوائف منهم، وآخرون قالوا بأن أفعال الإنسان كلها مقدورة له، وليس الله خالقها، فجعلوا الإنسان

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (٣٠٩/١).

(٢) السمنية: فرقة من أصحاب التناسخ، قالوا بقدم العالم وبإبطال النظر والاستدلال وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت.انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٥٣).

(٣) انظر: الأغاني للأصفهاني (٢٤/٣).

(٤) انظر: الكامل في التاريخ (٤٩/٧).

(٥) انظر: المعارف لابن قتيبة (ص١٦٦، ص٢٠٧).

(٦) انظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري (١٨٣/٦) والكامل في التاريخ (٧/٤) والمعتزلة (ص ٢٣)

(٧) انظر: المعتزلة لزهدي جار الله (ص٢٣).

(٨) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٥/١٦).

خالقاً مع الله، وهذا موافق لقول المجوس الثنوية، بل هو مأخوذ عنه، لذلك يسميهم البعض الثنوية.[١]

ولعل من المهم أن أبين أن المعتزلة لم يتأثروا بأرباب الديانات مباشرة بل كانت عن طريق الجهمية والقدرية. كما سيأتي بيانه في المبحث الآتي.

المطلب الثاني: الفِرق الأخرى ؛ وفيه ثلاثة أمور:

الأمر الأول: القدرية:

تعتبر المعتزلة في أصولها القدرية امتداد للقدرية التي تولى كبرها معبد الجهني وغيلان الدمشقي ومن اقتدى بهما.قال أبو منصور البغدادي:" ومنها قولهم جميعا بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات وقد زعموا ان الناس هم الذين يقدرون أكسابهم وانه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمار سائر الحيوانات صنع ولا تقدير ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية"[٢].

الأمر الثاني: الجهمية:

يلاحظ أن غالب الأصول الكلامية عند المعتزلة ؛ سواء في الصفات وسائر السمعيات وغيرها هي على نهج الجهمية وتقعيدها ؛وإن كان هناك بعض الاختلاف في الألفاظ والتفصيلات، لذلك يطلق بعض السلف الجهمية على المعتزلة ومن غير تفريق بينهما.[٣] والظاهر أنهم يفرقون وإنما الاطلاق يصح في مسألة الصفات.

قال شيخ الإسلام: "ولكن الجهمية والمعتزلة لما كان أصلهم أن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال والكلام، لزمهم أن يقولوا: كلامه بائن عنه مخلوق من مخلوقاته، وكان أول من ظهر عنه هذا الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان، ثم صار هذا في المعتزلة"[٤]. وقال –رحمه الله –:"ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد ؛ دخلوا في مذهب جهم ؛فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاته..."[٥].

الأمر الثالث: الخوارج:

المعتزلة على منهج الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة في الدار الآخرة وفي الشفاعة وفي الخروج على الولاة، أو ما يُعد من أصولهم الخمسة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[٦]

---

(١) انظر: خطط المقريزي (٤/١٦٩).

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٩٤).

(٣) منظر منهاج السنة لابن تيمية (٢/٢٢٠) وبيان تلبس الجهمية (٢/٥٥٨، ٥٥٩).

(٤) منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٢٥١).

(٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/٣١١).

(٦) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/١٢٨، ١٢٩) والفرق بين الفرق (ص١١٤).

مع أن الخروج صفة مشتركة لكل أهل الأهواء، قال أيوب السختياني –رحمه الله : "إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف "[1] فجعل رحمه الله صفة الخروج ملازمة لكل أهل الأهواء.

المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي عند المعتزلة:

ويرد على هؤلاء في تقديمهم العقل وجعله الأصل في مصادر التلقي بمثل ما يرد على الأشاعرة.

ولعل من المناسب أن أذكر ما رد به شيخ الإسلام على من جعل العقل أصل والنقل فرع وسلك هذا المنهج في تقديم مقولاتهم على صحيح المنقول، فأجمل كلامه رحمه الله:

إن قولهم إن العقل أصل النقل إما أن يراد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر،وإما أن يراد به أنه أصل في علمنا بصحته ؛ فالأول: لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به، لأن عدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر ! فما أخبر به الصادق المصدوق فوه ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، فوه رسول الله حق وإن كذبه من كذبه.

وكذلك وجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حق سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، ولا يتوقف ثبوت ذلك على وجودنا فضلاً عن علومنا وعقولنا ، فالشرع المنزل من عند الله مستغنٍ في نفسه عن علمنا وعقولنا، ولكن نحن محتاجون إليه، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمالٌ لم يكن له قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصاً وجاهلاً.

وأما إن أرادوا أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل على صحته وهذا هو الذي أردوا **فيقال لهم**: هل تعنون بالعقل هنا الغريزة التي فينا أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة ؟ أما الأول فلم تريدوه ويمتنع أن تريدون وذلك لأن الغريزة ليست علماً يتصور أن يعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي وما كان شرطاً في الشي امتنع أن يكون منافياً له، وإن أردتم بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل.قيل لكم: ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بل ذلك يعلم بالآيات والبراهين الدالة على صدقه مع العلم بأن العلم بصدقه صلى الله عليه وسلم له طرق كثيرة متنوعة غير محصورة في نوع واحد.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١٤٣/١).

فعلم أن جميع المعقولات ليس أصلاً للنقل، وليس القدح في بعض العقليات قدحاً في جميعها كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها، ولا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ولا من فساد هذه فساد تلك فضلاً عن صحة العقليات المناقضة للسمع.

فيكف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع، فهل يقول عاقل يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت نفيضه ومعارضه.[1]

(١) انظر:درء تعارض العقل والنقل للشيخ الإسلام (٨٧/١-٩١) والصواعق المرسلة لابن القيم (٧٩٩/٣-٨٠١).

الفصل الثاني:منهج المعتزلة في الاستدلال في مسائل الاعتقاد ونقده: وفيه:تمهيد ومبحثان:

تمهيد:

إن من منهج المعتزلة في تقرير مسائل الاعتقاد والاستدلال عليها أن يعتنقوا الأراء بعقولهم ثم ينظروا في نصوص الشرع فما وجدوه ينقض ما قاسوا ويبطل أسسوا له أنواع التأويلات.(١)

فهم بهذا المنهج مخالفون لمنهج السلف الصالح من الاعتصام بالكتاب والسنة وأخذ الاعتقاد منهما.

فمن هنا جعلوا الأصل هو العقل والنقل فرعاً تابعاً محكوماً عليه من قبل العقل.

وقد بين ذلك القاضي عبد الجبار وأفصح عن منهجه في اعتبار العقل هو الأصل فقال:"ولو استدللنا بشيء منها على الله لكنا مستدلين بفرع الشيء على أصله وذلك لا يجوز "(٢).

وما يسوقونه من أدلة إنما هي للاعتضاد لا للاعتماد عليها أو للاستدلال بها ولكن تنبيهاً على أن نصوص الشرع توافق مذهبهم العقلي، يقول القاضي:"ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعاً، لأن صحة السمع لا تقف عليها، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها ممكن "(٣).

لذلك مسائل التوحيد والعدل عندهم لا مجال فيها لغير العقل، ويشترك مع النقل في مسائل الوعيد والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على خلاف بينهم.(٤)

مع ما يعتري هذا الاستدلال بالنقل من خلط بالرأي وتحريف وتوجيه برأيهم وضلالهم وعلى رأسهم عمرو بن عبيد حينما حرف آية من القرآن الكريم فقال أبو عمرو بن العلاء:"ومن هنالك أبغض المعتزلة ؛ لأنهم يقولون برأيهم "(٥).

ناهيك عما يستعمله المعتزلة من استدلالهم بالعقل من أدلة وشبهات فلسفية كدليل الجواهر والأعراض والذي يستدلون به على وجود الله (٦)وكاستدلالهم بلفظ الجسم والعرض والتركيب والحيز والجهة ونحوها.(٧)

---

(١) انظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (ص ١٥).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٨٨).

(٣) الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٣٣).

(٤) انظر: الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٠).

(٥) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٤/٧٤٠).

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٣١).

(٧) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(ص٨٥٦...).

كل هذا أدى بهم إلى تحريف معاني القرآن وتعطيلها وحكموا على الأحاديث بأنها ظنية الثبوت والدلالة يقول القاضي عبد الجبار في معرض الرد على من يثبت رؤية الله:"إن جميع ما رووه من أخبار آحاد ولا يجوز قبول ذلك فيما طريقه العلم لأن كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط...وإنما يعمل بأخبار الآحاد في فروع الدين، وما يصح أن يتبع العمل به غالب الظن، فأما ما عداه فإن قبوله فيه لا يصح، ولذلك لا يرجع إليه في معرفة التوحيد والعدل وسائر أصول الدين"(١).

فلذلك رد السلف الصالح عليهم بردود مختلفة منها رد الإمام أحمد رحمه الله في كتابه:الرد على الزنادقة والجهمية.

المبحث الأول: منهجهم في الاستدلال بالنصوص على مسائل الاعتقاد ونقده:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:المتشابه:

وقد ألف القاضي عبد الجبار مؤلفاً خاصاً سماه متشابه القرآن، وقرر فيه مذهبه الاعتزالي ومنهجه في التعامل مع النصوص وتقسيم النصوص فما خالف مذهبه–أوعقله–فهو المتشابه الذي يحتاج إلى تأويل.

قال القاضي عبد الجبار:"يجب أن يرتب المحكم والمتشابه جميعاً على أدلة العقول"(٢).

يقول شيخ الإسلام:" ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلا فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول إنها لا تعلم بالعقل يقول نصوصها مشكلة متشابهة بخلاف الصفات المعلومة بالعقل عنده بعقله فإنها عنده محكمة بينة وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية نصوص هذه مشكلة ومنكر الصفات مطلقا يجعل ما يثبتها مشكلا دون ما يثبت أسماءه الحسنى ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلا أيضا ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلا دون آيات الأمر والنهى والوعد والوعيد والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد بل ونصوص الأمر والنهى مشكلة "(٣).

إن الفارق بين المحكم والمتشابه عند المعتزلة هو العقل فكل ما وافق مذهبهم فهو المحكم وكل ما كان مخالفاً لمذهبهم فهو المتشابه الذي يحتاج إلى تأويل.

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (٢٢٥/٤).

(٢) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦،١٧/١).

المطلب الثاني: المجاز:

وكان منشأ المجاز من قبل الجهمية والمعتزلة ومن سلك طـريقهم مـن المتكلمـين، وكان من الطرق التي استخدمها المعتزلة لتحريف النصوص.

ومن ذلك قول الزمخشري عن قوله تعالى: ((ختم الله على قلـوبهم...))[1] قـال:"لا ختم ولا تغشية ثَمَّ على الحقيقة، وإنما هو من باب المجاز"[2].

وفي قوله تعالى: ((الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون))يقول القاضـي عبد الجبار:"وإنما أجرى اللفظ على جزاء الاستهزاء مجازاً"[3].ويذكر الحاكم الجـشمي أن قوله تعالى: ((ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام))[4] مجاز الزيادة وأن معنـاه ويبقـى ربك، فذكر الوجه تأكيداً.[5]

المطلب الثالث: التأويل:

إن من منهج المعتزلة في تعاملهم مع النصوص التأويل الذي نتج عنه نفيهم لصفات الله سبحانه وتعالى فأولوا كل نص متواتر جاء بإثبات شي من الصفات كنصوص الاستواء والعلو والرؤية والعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر... لتصورهم أن الصفة زائدة عـن الذات كما يقول أبو الثناء اللامشي:"فلو كان شيء من هذه الصفات ثابتة لله تعالى لكانـت غيراً لله لا ذاته، وإذا كانت غيره فلا يخلو إما أن تكون قديمة أو محدثة، والأول يلزم منه القولَ بتعدد القدماء، والثاني غير جائز على الله تعالى لأن ذات الباري حينئذ تكون محـلاً للحوادث، وقبول الحوادث من أمارات الحدوث "[6].

وهكذا في بقية أصولهم الخمسة ما خالف مذهبهم أولوه، ومن أمثلة ذلك:

١–قوله تعالى: ((وكلم الله موسى تكليماً))[7]بأن زعموا أن المتكلم هو فاعل الكـلام كمـا فعل ذلك القاضي عبد الجبار [8]ومرة قالوا:معناه من الكلْـم كمـا فعـل الزمخـشري فقال:"وجرَّح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن "[9].

---

(١) سورة البقرة آية (٧).
(٢) الكشاف للزمخشري (١/٢٦).
(٣) تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار (ص ١٦).
(٤) سورة الرحمن آية (٢٧).
(٥) انظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، د. عدنان زرزور (ص٢٨٥) .
(٦) التمهيد لقواعد التوحيد للامشي (ص٦٦).
(٧) سورة النساء آية (١٦٤).
(٨) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٣٥).
(٩) الكشاف للزمخشري (١/٣١٤).

وأولوا نصوص الرؤية تبعاً لمذهبهم الفاسد في إنكار الرؤية في الدنيا والآخرة فقالوا عن قول الله عز وجل: ((وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة))[١] يراد به التفكر بالقلب طلباً للمعرفة وقالوا يراد به الانتظار.[٢]

وفي صفة العلم يستعمل القاضي عبد الجبار التأويل فيقول:" ((أنزله بعلمه))[٣]أي وهو عالم به، ((فلنقصن عليهم بعلم))[٤]أي: ونحن عالمون به، ((ولا يحيطون بشيء من علمه))[٥]أي: معلوماته "[٦].

وفيه نصوص القدر يكثر عندهم التأويل نظراً لكثرة النصوص، فمن ذلك: في قول الله عز وجل: ((فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء))[٧]فيقول القاضي عبد الجبار:"يضل من يشاء بأن يعاقبه، ويهلكه جزاء له على كفره، ويهدي من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة، جزاء له على إيمانه"[٨].

وهذا المنهج ينطبق على كل نص يخالف مذهبهم وأقوالهم التي يزعمون أنها هي مقتضى حجج العقول وهيهات لما يزعمون.

نقد هذا المنهج:

أما بالنسبة للمتشابه فيقول شيخ الإسلام: "إن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة "[٩].

بينما يرى المعتزلة أن كل ما خالف مذهبهم–أو عقولهم وهي التي يبنون عليها مذهبهم– فهو المتشابه، وهذا باطل يورد المهالك ويضيع الدين لما فيه من الجهل بالمحكم والمتشابه لأن المفرّق بنهما هو العقل فكل يزعم أن العقل معه، ثم يلزم من هذا جعل القرآن ظني الدلالة والعقل قطعي الدلالة والأدلة الظنية لا يجوز الاحتجاج بها على المسائل الأصولية بل تكون من قبيل المتشابه الذي بينه الدليل القطعي العقلي ؛فيكون القرآن كله متشابه.

(١) سورة القيامة آية (٢٢-٢٣).
(٢) انظر متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٦٧٤) والكشاف للزمخشري (١٦٥/٤).
(٣) سورة النساء آية (١٦٦).
(٤) سورة الأعراف آية (٧).
(٥) سورة البقرة آية (٢٥٥).
(٦) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢١٢).
(٧) سورة إبراهيم آية (٥).
(٨) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص ٤١٣).
(٩) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٤/١٣).

ويلزم من هذا المذهب الخبيث ألا يكون في القرآن هذى ولا بيان ولا شفاء بل ذلك كله في الدليل العقلي الذي يرتب المحكم والمتشبابه على أدلته.

وقد أخبر الله عز وجل أن من القرآن آيات محكمات هي الأصل الذي يبنى عليه ويستدل به بينما المعتزلة جعلوا الأصل هو أدلة العقول وهي التي تحدد المحكم من المتشابه.(١)

أما سلوكهم طريق المجاز في تحريف النصوص وصرفها عن ظاهرها فين واضح البطلان، فما تشبثهم بالمجاز إلا نصرةً لمذهبهم الفاسد بتعطيل الصفات ونفيها عن الله سبحانه وتعالى وهذا ديدنهم فقالوا بمجاز الزيادة ومجاز الحذف فكل ما لم تستسيغه عقولهم امتطوا فيه هذه المطية المشينة، ويرد عليهم بما يرد على من قال بالمجاز عموماً.

ويلزم من منهج التأويل الذي انتهجه المعتزلة أن يكون الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح والتابعون لهم بإحسان لم يفهموا الحق الذي نزل من عند الله سبحانه وتعالى أو أنهم علموا الحق وكتموه ولم يقوموا بواجب النصح (٢) أنه ينتفي عن المعتزلة الاتصاف بالإيمان بالغيب إذا كانوا يأولون كل ماخالف مذهبهم (٣).

ثم ما المعيار في ما يسوغ تأويله ومالا يسوغ تأويله فإنه يلزم من ذلك رد الشرع كله. ثم قولكم أن النصوص توهم التشبيه هل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل: هو مباينة الخالق للمخلوق في ذاته وصفاته، لا والله لا ينكر هذا إلا مكابر تنجس قلبه وفكره بقذر التشبيه أولا،ثم لجأ إلى ما توهمه تنزيهاً، وهو في الحقيقة تعطيل.(٤)

المبحث الثاني: منهجهم العقلي في الاستدلال على مسائل الاعتقاد ونقده:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:منهجهم العقلي في الاستدلال على توحيد الربوبية ونقده:

سلك المعتزلة في استدلالهم على توحيد الربوبية مسلك الاستدلال على وجود الله بدليل الجواهر والأعراض.

فقد ذكر القاضي عبد الجبار: أن أول ما يجب على المكلف النظر إلى الجواهر والأعراض وإثبات حدوثهما لمعرفة حدوث العالم ثم الاستدلال بذلك على وجود محدثه وصانعه (٥).

---

(١) انظر: نقض التأسيس (٣٠٥/٢-٣١٠).

(٢) انظر: إيثار الحق على الخلق للقاسمي (ص١٣٨-١٣٩) وذم التأويل لابن قدامة (ص١١،١٢)

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٤٥/٧).

(٤) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٣١٩/٢-٣٢٠)،وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٢١٥/١).

(٥) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص٢٦) وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٠).

قال القاضي عبد الجبار:"وإذا أردت أن تستدل بالأعراض على الله تعالى فمن حقك أن تثبتها أولاً، ثم تعلم حدوثها، ثم تعلم أنها تحتاج إلى محدث فاعل مخالف لنا وهو الله تعالى"[١].

فدليلهم على إثبات وجود الله هو: أن الجسم لا يخلو من الحوادث وهذه الحوادث حادثة والجسم لا ينفك عنها ولا يتقدمها فيجب أن يكون حادثاً مثلها، وإذا ثبت حدوث العالم عن طريق الأجسام والأعراض فلا بد لكل حادث من محدث مخالف له وهو الله تعالى.[٢]

فأصول المعتزلة فيما يلزم معرفته في التوحيد أو (جملة أبواب التوحيد)[٣] ؛ خمسة أصول هي:

الأصل الأول: إثبات حدوث العالم، الذي يسميه القاضي عبد الجبار:إثبات المحدثات الدالة على الله تعالى [٤]، أو إثبات الطريق إلى الله تعالى.

الأصل الثاني:أنَّ المحدثات لا بد لها من مُحدث.

الأصل الثالث: ما يستحقه هذا المحدث من الصفات التي تجب لذاته.

الأصل الرابع: ما يجب نفيه عنه من الصفات التي لا تصح عليه في كل حال أو في بعض الحالات.

الأصل الخامس: أنه واحد في هذه الصفات فلا أحد يشاركه في مجموعها نفياً واثباتاً، ولا في آحادها أن يستحقه على الحد الذي استحقه تعالى.[٥].

وهي عندهم مرتبة كل أصل متوقف على الذي قبله[٦]، ولا يخفى هذا الترتيب العقلي المنطقي المبني على الإعراض عن الوحي والإقبال على العقول.

وذلك استدلالهم بدليل التمانع، بل ويدعي القاضي عبد الجبار أن دليل التمانع هذا مستنبط من قول الله عز وجل: ((لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا))[٧]. لا يخفى بطلان استدلالهم بهذا الدليل على توحيد الربوبية، حيث أنه دليل على توحيد الألوهية نصاً، فكيف يعبد إلهين معاً، بل هم يستدلون به للاقتصار على تقرير ما ذهبوا إليه من إثبات الوحدانية في الذات والأفعال التي جعلوها عوضاً عن توحيد العبادة.[٨]

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٩٢).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٩٢-٩٦).

(٣) كما يسميها القاضي عبد الجبار. المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص٣٥).

(٤) انظر المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص ٣٧)وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار(ص٩٥) .

(٥) انظر المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص٣٥).

(٦) المرجع السابق (ص ٣٥).

(٧) سورة الأنبياء آية (٢٢).

(٨) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (٢٧٥/٤).

نقد هذا المنهج:

إن طريقة المعتزلة في الاستدلال على وجود الله وربوبيته بهذه الأدلة مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول من عدة وجوه:

١-أنها طريقة مبتدعة ليس لها أصل في صحيح المنقول، ناهيك عن أنها مبنية على استعمال ألفاظ مجملة كالعرض والجوهر...مما لم تعرفه العرب، ثم إن أكثر العقلاء عرفوا ربهم وآمنوا بكتبه ولم يخطر بأذهانهم هذه الطريقة المبتدعة.

٢-أن هذه الطريقة مذمومة شرعاً ومخوفة عقلاً فقد يلزم منها كما التزم منها المعتزلة نفي الصفات عن الرب مطلقاً من لزوم طرد الدليل وهذا غاية في الفساد والضلال.

٣-غموض هذه الطرق تحتاج إلى مقدمات وفصول...مما يجعل سالكها ينقطع وتصيبه الحيرة.(١)

٤-تركوا طريقة القرآن فقلبوا الأمور فجعلوا حدوث الإنسان بعد أن لم يكن أمراً غامضاً.(٢)

المطلب الثاني: منهجهم في الاستدلال على توحيد الأسماء والصفات:

وفيه مسألتان: المسألة الأولى: في الأسماء.

المسألة الثانية: في الصفات.

المسألة الأولى: في الأسماء:

سلك المعتزلة في إثبات أسماء الله الحسنى طريقة أدت بهم إلى أن يسموا الله بما لم يسم به نفسه، مع نفي معاني هذه الأسماء ، وبيان ذلك في أمرين:

الأول: أن أسماء الله غير توقيفية بل مبنية على استحسان عقولهم، يقول القاضي عبدالجبار:"فصل أن إجراء الأسماء على القديم تعالى كإجرائها على غيره في أنه يحسن من غير سمع وتوقف "(٣)وتعليله لذلك:"لأنا إذا علمناه بالعقل، وعلمنا ما يستحقه من الأوصاف وعلمناه فاعلاً لم يمتنع أن يجري عليه من الأسماء ما يفيد ما هو عليه في ذاته"(٤).

وهذا مبني على أن المعتزلة يجعلون الأصل هو العقل والنقل تابع له، ولهذا جوزوا إطلاق أسماء على الله بالاستحسان العقلي كما كان من جرأة أبي علي الجبائي بأن يسمي

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (٣٩/١-٤٠)، ومجموع الفتاوى (٢٦٧،٢٧٠/١٦).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (٨٣/٣) ومجموع الفتاوى (٢٦٩/١٦-٢٧٣)

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (١٧٩/٥).

(٤) المرجع السابق (٨٨/٥).

الله (مطيعاً لعبده) إذا أعطى العبد مراده وجوز تسميته تعالى (محبلاً للنساء) إذا خلق فيهن الحبل تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.(١)

الثاني: أن أسماء الله خالية من المعاني فيقول القاضي عبد الجبار:"....إذا علمناه – تعالى بالعقل..لم يمتنع أن يجري عليه من الأسماء ما يفيد ما هو عليه في ذاته..."(٢) فأسماؤه سبحانه عندهم هي لذاته لا لمعنى، ويدل على ذلك نفيهم لصفاته سبحانه، فأن صفات الله تعالى من معاني أسمائه الحسنى وأسماؤه سبحانه مشتقة من صفاته.(٣)

نقد هذا المنهج:

أن الله سبحانه وتعالى قد أثبت لنفسه في كتابه وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أسماء حسنى وأمر عباده أن يدعوه بها، فكيف تكون أسماءً حسنى إذا كانت خالية من المعاني.

ثم إثباتهم لأسماء الله من أنواع الإلحاد لأن الإلحاد في اللغة الميل وفي أسماء الله العدول بها وبحقائقها حيث جعلوها مجردة عن المعاني.(٤)

المسألة الثانية: في الصفات:

أولاً: منهجهم في الاستدلال على ما أثبتوه من الصفات:

يبني المعتزلة توحيدهم على نفي الصفات يقول إمامهم الأول واصل بن عطاء:"من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين "(٥).

ويقول القاضي عبد الجبار:" والذي عليه علماء التوحيد أنه تعالى مخالف للحوادث بما يرجع إلى ذاته، وأنه تجري عليه الصفات التي عددناها للنفس فيقال: هو قادر لنفسه، وعالم لنفسه، حي قديم لنفسه، ثم اختلفوا..."(٦).

فهم مختلفون في ذلك ؛ فعند أبي علي الجبائي: أن الله يستحق هذه الصفات الأربع التي هي كونه قادراً عالماً حياً موجوداً لذاته.

وعند أبي هاشم يستحقها لما هو عليه في ذاته. وقال أبو الهذيل:"إنه تعالى عالم بعلم هو هو"(٧) قال القاضي عبد الجبار:"وأراد به ما ذكره الشيخ أبو علي، إلا أنه لم تتلخص له

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٦٨).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (٥/٨٨).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٣٨).

(٤) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/١٩٠).

(٥) الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٦).

(٦) المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص١٥٥).

(٧) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٨٣).

العبارة. ألا ترى أن من يقول: إن الله تعالى عالم بعلم، لا يقول: إن ذلك العلم هو ذاته تعالى "[١].

ومؤدى ذلك أن المعتزلة لا يوجد هناك صفات لله سبحانه أزلية إنما هناك صفات حادثة هي محض القول بأنها مخلوقة.

لقد سلك المعتزلة طريقة الاستدلال بالعقل في إثبات هذا النوع من التوحيد مانعين الاستدلال بالنقل إلا في إثبات كونه تعالى حياً لعدم توقف ذلك على صحة السمع، كما يقول القاضي عبدالجبار:"وإنما جوزنا الاستدلال بالسمع على كونه حياً لما لم تتوقف صحة السمع عليه"[٢].

هذا مع عدم خروجهم عن أصلهم الأصيل وهو أن النقل تابع للعقل ومحكوم به، وهم يسلكون طريق النظر العقلي في الإثبات واشترطوا للمستدل على ذلك أن يكون كامل العقل [٣]ويستدل بالنظر العقلي فينظر في أفعال الله لإثبات ما يستحقه الله من الصفات، ثم ينظر في صحة الفعل من الله تعالى ليستدل بذلك إلى إثبات كونه قادراً...وهكذا في كل ما أثبتوه، هذا هو الطريق لمعرفة أسماء الله التي أطلقوا عليها صفات وجردوها من معانيها الدالة عليها.[٤]

ثانياً:منهجهم في الاستدلال على ما نفوه من الصفات:

سلك المعتزلة طرقاً أدت بهم إلى التعطيل بحجة تنزيه الله تعالى عن المماثلة وتنحصر هذه الطرق التي سلكوها في طرق ثلاث:

الأولى: الاستدلال بالنقل وتحريفه لتقرير منهجهم:

وهذه الطريقة نادرة جداً لأن النقل لا يفيد القطع عندهم، ومثل ذلك ما فعلوه في الاستدلال لقولهم بخلق القرآن من تحريف الآي.وكما فعل القاضي عبد الجبار في متشابه القرآن من استدلاله بقوله تعالى: ((هو الأول والآخر))[٥]لنفي الصفات حيث قال:"إن هذه الآية من أقوى ما يدل على إبطال قول من يثبت لله علماً وقدرة وسمعاً وبصراً، وصفات في الأول لأنها لو كانت في الأول على ما يقولون لم يكن هو الأول من حيث وجد معه غيره"[٦].

---

(١) المصدر السابق (ص١٨٣).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٣٣).

(٣) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص١٠٥،١٠٤).

(٤) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٥-٦٦).

(٥) سورة الحديد آية (٣).

(٦) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (٦٤٢/٢).

الثانية: الاستدلال ببعض الأقيسة المخالفة للنقل وصريح العقل:

ومن ذلك:

١-قياس الغائب على الشاهد: استدلوا به على نفي الصفات فقاسوا صفات الله على صفات المخلوقين فوقعوا في التشبيه أولاً حيث تصوروا أن كيفية صفات الله تعالى التي هي من الأمور المجهولة لنا مثل كيفية صفات المخلوقين ثم فروا إلى التعطيل.

ومثال ذلك قول القاضي عبد الجبار: "وقد تعلقوا بقول الله تعالى: ((كل شيء هالك إلا وجهه))[١]قالوا:فأثبت لنفسه الوجه،وذو الوجه لا يكون إلا جسماً "[٢].

ويرد عليهم بأنه إذا كان القدر المشترك بين صفات الخالق والمخلوق لا يعرف بمعرفة المحسوس المشاهد، لكن ذلك إنما يكون في المعنى العام المطلق الكلي داخل الذهن وعند الإضافة والتقييد يختص كل بما يناسبه، وأن الله لا يقاس بخلقه لأنه ليس له نظير فيقاس عليه بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.[٣]

٢-قياس التمثيل:

ومثال ذلك قول القاضي عبد الجبار: "لو كان الله عالماً بعلم لوجب في علمه أن يكون مثلاً لعلمنا "[٤]فوقع في التشبيه ثم فر منه إلى التعطيل.

٣-قياس الشمول: وهو من الأقيسة التي يستدل به المعتزلة والتي يستعمل فيها لفظة (كل) الدالة على الشمول، وضابط هذا القياس هو: انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره[٥].

واستعمالهم لهذا القياس أدى بهم إلى نقي جميع الصفات إذ جعلوا الله داخلاً في القياس مع سواه -تعالى الله عن ذلك- وهذا ظاهر في كلامهم عند نفي الصفات.

إن قياس التمثيل وقياس الشمول من الأقيسة التي لا يجوز استعمالها في مسائل الاعتقاد أنها تؤدي إلى إنكار الأمور الاعتقادية وذلك لتوهم المشابهة بين الأمور المشاهدة المحسوسة والأمور الغيبية التي لا تعلم إلا عن طريق الوحي، فالعلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمول تستوي فيه أفراده لأن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها لأن هذا يؤدي إلى تشبيه الله بخلقه.[٦]

---

(١) سورة القصص آية (٨٨).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٢٧).

(٣) انظر: التدمرية لشيخ الإسلام (ص٧-٨).

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٠١).

(٥) انظر:الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١١٩).

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (٢٩/١) والرد على المنطقيين (ص١٢٤).

الثالثة:الاستدلال ببعض الشبه العقلية المخالفة للنقل و صريح العقل:

وهي الشبه المبنية على ألفاظ مجملة قد اصطلحوا عليها، ومن ذلك:

١-التركيب: ومثال ذلك ما ذكره شيخ الإسلام عن المعتزلة أنهم ادعوا أن صفات الباري ليست زائدة على ذاته، لأنه لا يخلوا إما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه أولاً. فإن كان يقوم وجوده بها فقد تعلق بها وصار مركباً من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها، والمركب معلول، وإن كان لا يقوم وجوده بها، ولايلزم من تقدير عدمها عدمه فهي عرضية والعرض معلول، وهما على الله محال فلم يبق إلا أن صفات الباري غير زائدة على ذاته وهو المطلوب.[١]

وهذه الشبهة مبنية على قياس الخالق على المخلوق، ولفظ التركيب من الألفاظ المجملة يستفصل عنه ثم إنه لا يتصور من كان عنده أدنى مسكة من عقل في حق الله تعالى أن يكون لا صفة له ولا وجه ولا يدين ولا هو فوق خلقه فدعوى أن هذا يؤدي إلى التركيب دعوى باطلة وكذب صريح على العقل والوحي.[٢]

٢-لفظ الجسم والعرض: فينفون الصفات لأنها لا تقوم إلا بجسم والجسم والعرض حادثان والله منزه عن الحوادث.[٣]

٣-لفظ الجهة والتحيز: فعندهم أن اتصاف الله بصفة العلو والاستواء يؤدي إلى أن يكون الله منحازاً في جهة وهذا محال لأنه يؤدي إلى مشابهة المخلوقين.[٤]

٤- قولهم إن ظواهر نصوص الصفات توهم التشبيه:

يستدلون بهذه الشبه على إثبات قولهم بنفي الصفات فيلزم من الأخذ بهذه النصوص القول بالتشبيه فيجب صرفها وتأويلها بما يطابق معقولاتهم التي سموها قواطع يقينية.[٥]

نقد هذا المنهج عموماً:

إن المعتزلة قد سلكوا في منهجهم في صفات الله سبحانه منهج الفلاسفة المشركين الذين لا يؤمنون بالله ولا برسله ولا باليوم الآخر [٦]ويرد عليهم على سبيل الإجمال من عدة أوجه:

١-أن إثبات الأسماء مع نفي الصفات باطل مخالف لصريح المعقول فالأسماء والصفات لموصوف واحد، والتفريق بينهما في الاثبات تفريق بين المتماثلين من هذه الناحية.

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٠٥/١).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٩٤٥/٣-٩٤٧).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٠٠،٥٢،٢٠١).

(٤) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص١٩٨) وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٢١٦، ٢٢٧، ٢٣٠).

(٥) انظر: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار (ص٢٠٠).

(٦) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام (٢٠١/١).

٢-يطالب المعتزلة بالفرق بين ما أثبتوا من الأسماء وبين ما نفوا من الصفات فإذا كان إثبات الأسماء لا يؤدي إلى المماثلة فكذلك إثبات الصفات.[١]

٣-إن العقل لا يتصور وجود موجود خارج الذهن مجرد عن الصفات أبداً .

٤-أن نفي الصفات طعن في إخبار الله تعالى بصفاته في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم: ((قل ءأنتم أعلم أم الله))[٢] [٣].

٥- ما حدث من المعتزلة فيه مخالفة لصحيح المنقول ومكابرة للمعقول فكيف تفسر صفة بأخرى وما فائدة إيراد هذه الصفة إذا كانوا سيفسرونها بأخرى وما هذا إلا تعطيل صريح.

المطلب الثالث:المعتزلة في الواقع المعاصر:

يعتبر بعض الناس أن المعتزلة قد انقرضت، ومضى زمانها، والأمر بعكس ذلك فلا ريب أن المعتزلة رحلت بأعلامها ومشاهيرها فقد بقي الاعتزال بكل معانيه وصوره، بقي الاعتزال تحت فرق تسمت بأسماء أخرى،وبقي بمناهجه وأصوله تحت أشخاص ينتسبون إلى السنة بألسنتهم.

يقول جمال الدين القاسمي عن المعتزلة: "هذه الفرقة من أعظم الفرق رجالاً، وأكثرها تابعاً،شيعة العراق على الإطلاق معتزلة، وكذلك شيعة الأقطار الهندية، والشامية، والبلاد الفارسية، ومثلهم الزيدية في اليمن، فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول، وهؤلاء يعدون على المسلمين بالملايين، وبهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة فضلاً عن أن يظن أنهم انقرضوا، وأن لا فائدة في المناظرة معهم، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان، ومذاهب الناس "[٤].

ومع انتشار أصول المعتزلة ضمن الفرق البدعية الأخرى، فإن للمعتزلة انتشاراً عن طريق أقوام مفتونين بالمنهج العقلاني -مع أن هذا التسمية فيها نظر- وتراث المعتزلة ؛وهم كثير في عصرنا.

من ذلك د.علي مصطفى الغرابي في كتابه تاريخ الفرق الإسلامية الذي جعله في فضائل المعتزلة[٥]، وكذا محمد سعيد رمضان البوطي في كبرى اليقينيات الكونية، وكذا محمد زاهد بن الحسن الكوثري وأتباعه وغيرهم.

---

(١) انظر: التدمرية لشيخ الإسلام (ص١٣).

(٢) سورة البقرة آية (١٤٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٦/٥-١٢).

(٤) تاريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي (ص٥٦).

(٥) واسم كتابه:تايخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين.

الخاتمة:

لعل قصر البحث يغني عن الخاتمة فالبحث كله خاتمة، ولكن جرياً على عادة البحوث من أنها لابد أن تكون لها خاتمة أقول أن أهم النتائج التي خرجت بها من هذا البحث ما يلي:

١-أن تأثر المعتزلة بغيرهم من الديانات والفرق ظاهر.

٢-أنهم وإن اعتقدوا قطعية ثبوت القرآن والسنة المتواترة إلا أنهم يرون أنها ظنية الدلالة -كما سبق- على خلاف بينهم، ناهيك عن خبر الآحاد.

٣- أن المعتزلة غلو في العقل فجعلوه هو المصدر الأول في التلقي وهو الحاكم على ما سواه من المصادر.

٤-أن المعتزلة امتطوا التأويل والمجاز والكلام في المحكم والمتشابه لتحريف الكلم عن موضعه وتأييد مذهبهم في نفي الصفات.

٥-أن المعتزلة استعملوا أشياء حقها ألا تستعمل مع الله سبحانه وتعالى كاستعمالهم الأقيسة الفاسدة التي سبق ذكرها.

٦-أن أفكار المعتزلة وأصولهم مازالت باقية، في صور قريبة من الأصل أو بمسميات لمذاهب أخرى كالزيدية، والمدرسة العقلانية الحديثة.

٧-أن من ابتعد عن الكتاب والسنة واقتفاء الأثر تتجارى به الأهواء؛ وتورده المهالك.

٨-أن المسلم إذا حكم عقله على النصوص، حار فكره، ودخله الشك والريب.

هذا والله أسأل أن يجعل ما عملت وما أعمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقنا جميعاً الفقه في دينه، وأن يجعل خير أعمالنا خواتمها، وخير أيامنا يوم نلقاه،وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين .

فهرس المصادر والمراجع

١) آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً،د.علي الضويحي، ط٣ مكتبة الرشد ١٤٢١هـ.
٢) الأصول المشتركة بين المعتزلة والإمامية، د.عائشة المناعي.
٣) الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، القاهرة ١٩٠٥م.
٤) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني،دار الكتب العلمية،بيروت،ط٣،١٤٠٣هـ.
٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لمحمد بن عمر بن حسين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ تحقيق على سامي النشار.
٦) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد للخياط، مطبعة المدني الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.
٧) بدائع الفوائد لابن القيم،دار الكتاب العربي.
٨) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، مطبعة الحكومة مكة، ط١، ١٣٩٢هـ.
٩) تأويل مختلف الحديث في الرد على أعداء أهل الحديث لابن قتيبة،القاهرة ١٩٥٢م.
١٠) تاريخ الجهمية والمعتزلة لجمال الدين القاسمي، ط١-مطبعة المنار ١٣٣١هـ
١١) تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، دار الفكر للطباعة ١٩٦٤م.
١٢) تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، عمر فروخ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٦م.
١٣) تاريخ المذاهب الإسلامية للغرابي، مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده
١٤) ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.
١٥) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل في وجوه الأقاويل للزمخشري،دار الفكر بيروت.
١٦) التمهيد لابن عبد البر، مطبعة فضالة، المغرب.
١٧) التمهيد لقواعد التوحيد، لأي الثناء محمود بن زيد اللامشي، بيروت دار الغرب الإسلامي، ط١ – ١٩٩٥م تحقيق: عبد المجيد التركي.
١٨) تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة دراسة نقدية في ضوء عقيدة السلف، د.عفاف بنت حسن بن محمد مختار، ط١مكتبة الرشد ١٤٢١هـ.
١٩) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧م تحقيق محمد زاهد الكوثري.
٢٠) تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار، دار النهضة بيروت.
٢١) جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية،د.محمد أحمد لوح، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ
٢٢) الجهمية والمعتزلة، أ.د.ناصر بن عبد الكريم العقل، ط١، دار الوطن ١٤٢١هـ.
٢٣) درء تعارض النقل والعقل لابن تيمية، دار الكنوز الأدبية الرياض، د.محمد رشاد سالم، ١٣٩١هـ.
٢٤) دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السف منها، أ.د.ناصر العقل ط١ دار اشبيليا ١٤١٨هـ.
٢٥) ذم التأويل لابن قدامة، ضمن مجموعة رسائل، مطبعة المنار، بمصر ط١ ١٣٥١هـ.

٢٦) الرد على المنطقيين لابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

٢٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة للالكائي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ د.أحمد سعد حمدان.

٢٨) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، مكتبة وهبة ط١، ١٣٨٤هـ.

٢٩) الصفدية، لابن تيمية ط٢ –١٤٠٦هـ د.محمد رشاد سالم.

٣٠) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، دار العاصمة الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م د.علي الدخيل الله.

٣١) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، للمقبلي ط١–١٣٢٨.

٣٢) الفرق بين الفرق للبغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢–١٩٧٧م.

٣٣) فرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار، دار المطبوعات الجامعية، ١١٩٧٢م تحقيق د.علي سامي النشار وعصام الدين محمد علي.

٣٤) الفصل لابن حزم،مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢– ١٩٧٧م.

٣٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف أبي القاسم البلخي –القاضي عبد الجبار –الحاكم الجشمي – الدار التونسية للنشر، تونس ١٣٩٣هـ.

٣٦) القاموس المحيط، للفيروزآبادي.

٣٧) الكامل في التاريخ لابن الأثير، دار بيروت للطباعة والنشر١٣٨٥هـ.

٣٨) لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ط١.

٣٩) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، دار النصر للطباعة ١٣٨٦هـ.

٤٠) مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع ابن قاسم، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة.

٤١) المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر، القاهرة.

٤٢) المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة، مكتبة الآداب ومطبعتها المطبعة النموذجية.

٤٣) مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي،المطبعة البهية، ١٣٤٦هـ القاهرة.

٤٤) المعارف لابن قتيبة، القاهرة ١٣٠٠هـ.

٤٥) المعتزلة لزهدي جار الله، مطبعة مصر، القاهرة ١٣٦٦هـ.

٤٦) المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، د.عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض ط٤، ١٤٢١هـ.

٤٧) المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والترجمة والنشر، القاهرة.

٤٨) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري، دار إحياء التراث العربي، ط٣، بيروت، تحقيق هلموت ريتر.

٤٩) الملل والنحل للشهرستاني، دار المعرفة،بيروت، ١٤٠٤هـ تحقيق محمد سيد كيلاني.

٥٠) منهاج السنة النبوية لابن تيمية، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ، د.محمد رشاد سالم.
٥١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة،تأليف عثمان بن علي حسن، ط٣ مكتبة الرشد ١٤١٥هـ.
٥٢) المنية والأمل لابن المرتضى، حيدر آباد١٣١٦هـ.
٥٣) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي، مطبعة النيل بمصر ١٣٢٦هـ.
٥٤) الموسوعة العربية الميسرة، لجنة من العلماء والباحثين العرب برئاسة الأستاذ: محمد شفيق غربال، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦٥م القاهرة.
٥٥) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً، د.سليمان بن صالح الغصن، ط١ دار العاصمة، ١٤١٦هـ.